العرب
الأحد 2019/09/08
السنة 42 العدد 11461

المصالحة تعزّز موقع اليسار المغربي في التعديل الحكومي المرتقب

الاتّحاد الاشتراكي يضغط على حكومة العثماني للإبقاء على كفاءاته بالتشكيلة الجديدة

أطلق رئيس حزب الاتّحاد الاشتراكي إدريس لشكر نداءً للمصالحة داخل حزبه وتجاوز الخلافات الّتي تسبّبت في تصدّعات داخليّة، وبذلك تعزّز المصالحة حظوظ الحزب في التعديل الحكومي المرتقب. غير أنّ بعض قيادات الاتّحاد الاشتراكي تشكّك في جدوى هذه الخطوة، وترى أنّها ظرفيّة ومرتبطة بهاجس لشكر في الحفاظ على حضوره الوازن بالمشهد السياسي.

كل الأحزاب تتودد إلى العثماني

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط – أعلن رئيس حزب مشارك في الائتلاف الحكومي بالمغرب، الجمعة، انتهاء الجولة الأولى من مشاورات التعديل الحكومي المرتقب. يأتي ذلك في تصريحات أدلى بها إدريس لشكر، رئيس حزب "الاتّحاد الاشتراكي"، خلال مؤتمر صحافي بالعاصمة الرباط، بمناسبة الذكرى 60 لتأسيس حزبه.

وبدأ رئيس الحكومة المغربية سعدالدين العثماني، في الآونة الأخيرة مشاوراته لتعديل حكومي، بحسب إعلام محلّي. وقال لشكر، إنّ "الجولة الأولى من مشاورات التعديل الحكومي انتهت"، دون تفاصيل أكثر، مكتفيا بذكر أنّ "المعني بتقديم الخلاصات هو رئيس الحكومة". وأضاف "نحن نتحمّل المسؤولية في حصيلة الحكومة، لكنّنا نعتقد أنّها ثقيلة عدديّا وسياسيّا".

> **يتعامل العثماني مع ضغوط بعض الأحزاب بنوع من البراغماتيّة في ما يخصّ الأسماء المقترحة حتّى يتمّ إخراج التعديل الحكومي من عنق الزجاجة**

وفسّر متابعون تصريحات لشكر بمحاولة استباقه لفرضيّة إقصائه من التشكيلة الحكوميّة الجديدة، حيث يملك كلّ أوراق البقاء بحكم التنويه الّذي طال أداء وزير الهجرة المنتمي إلى الاتّحاد الاشتراكي وما قدّمته وزارته من نتائج طيّبة.

وربط لشكر تحسين الأوضاع الاجتماعية بالمملكة مع خطوة التّعديل حكومي، وهي نظرة مهمة للتّماشي مع مقتضيات المرحلة، الّتي تستجيب لنداء العاهل المغربي الملك محمد السادس، الّذي دعا إلى تجنيد كفاءات جديدة.

وبمناسبة مرور عشرين عامًا على تولّيه الحكم، دعا العاهل المغربي إلى تعديل حكومي قبل أكتوبر المقبل. مشيرا إلى أنّ بلاده مقبلة على مرحلة جديدة ستعرف "جيلا جديدا من المشاريع". ومؤكّدًا أنّها ستتطلّب "نخبة جديدة من الكفاءات، في مختلف المناصب والمسؤوليات، وضخّ دماء جديدة، على مستوى المؤسسات والهيئات السياسيّة والاقتصاديّة والإداريّة، بما فيها الحكومة".

وقد أبدى لشكر دعمه للتعديل الحكومي بشدّة. كما حاول مغازلة رئيس الحكومة وترك الحريّة له في اختيار الفريق الجديد، بهدف الحفاظ على حظوظ حزبه في التّعديل الحكومي.

وقالت المصادر المطّلعة على كواليس المشاورات الحكومة لـ"العرب" إنّ إدريس لشكر نزل بثقله ومن ورائه عدد من القياديين الكبار حتّى يستمرّ حزبه في الحكومة، مشيرة إلى أنّ رئيس الحكومة مرن إلى أقصى الحدود في التعاطي مع طلبات قيادة الاتّحاد الاشتراكي، وهو ما ظهر في لقائه بالكاتب الأوّل للحزب إدريس لشكر والحبيب المالكي عضو المكتب السياسي، والّذي يشغل منصب رئيس مجلس النواب.

وأكّدت المصادر أنّ رئيس الحكومة يتعامل مع ضغوط بعض الأحزاب السياسيّة بنوع من البراغماتية والواقعيّة في ما يخصّ الأسماء المقترحة، حتى يتمّ إخراج التعديل الحكومي من عنق الزجاجة. ولفت الباحث في القانون الدستوري والشؤون البرلمانية رشيد لزرق، أنّ على العثماني عدم الاستسلام لمنطق الابتزاز الّذي تَنهجه بعض القيادات الحزبيّة المشكّلة للتحالف، والّتي لا تقترح إلّا أسماء انتهازية فاقدة للمصداقية".

واعتقادا منه أنّ أقصر الطّرق للبقاء داخل الأحزاب المتصدّرة للانتخابات المقبلة آثر إدريس لشكر السّلامة السياسية والتنظيمية بإطلاقه رسميّا نداءً من أجل "ترصيص الصفوف داخل الاتّحاد الاشتراكي، وإعادة الدّفء للعائلة اليساريّة التي أصابها العطب السياسي إلى حدّ التّشرذم". وفي هذا الصدد، أعلن لشكر في ذكرى تأسيس حزب الاتّحاد الاشتراكي أنّ "النداء لا يستهدف تسجيل مواقف ظرفيّة أو مؤقّتة، بقدر ما يسعى إلى إعادة بعث روح الوحدة في صفوف مناضلين ومناضلات قادتهم الظروف إلى الابتعاد عن العمل السياسي."

والمصالحة الّتي يريدها لشكر موسّعة ومنفتحة على كلّ الطاقات الحزبيّة وبمثابة دعوة لكافة القيادات للعودة والرجوع والاندماج من جديد في حضن الاتّحاد الاشتراكي. ولا يستهدف النداء تسجيل مواقف ظرفيّة أو مؤقّتة، بقدر ما يسعى إلى إعادة بعث روح واحدة في صفوف مناضلين ومناضلات قادتهم الظروف إلى الابتعاد عن العمل السياسي".

ونظرا إلى أنّه حزب يساري له باع في العمل السياسي، انطلاقا من دوره باعتباره معارضا منذ انشقاقه على حزب الاستقلال في خمسينات القرن الماضي، وقاد الحكومة نهاية التسعينات وشاركت قياداته في عدد من الحكومات آخرها التي يقودها حزب العدالة والتنمية، يحاول اليوم استعادة حضوره القويّ في المشهد السياسي، حيث يعمل على إعادة تموقعه من خلال مصالحة داخليّة وفي الوقت نفسه على الإبقاء على حظوظه في الحقائب الوزاريّة.

برّر لشكر هذه الدعوة بإيمانه "بالتغيير والقدرة على تجاوز الاختلافات"، مشدّدا على أنّ الدّعوة للمصالحة "لا تنطلق من منطق الخصومة". ودعا أيضا كافة قيادات الحزب وأعضائه في هذا النّداء الّذي سمّاه "نداء الانفتاح والمصالحة"، إلى لمّ الشّمل وتجميع الطّاقات والكفاءات الحزبيّة وتجاوز الخلافات، من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوّة المراعية لتطلّعات كلّ المكونات الشعبيّة.

وقال أحد القياديين المعارضين لخطّ القيادة الحالية داخل الاتّحاد الاشتراكي، امتنع عن ذكر اسمه، إنّ الدعوة إلى المصالحة خطوة إيجابية، لكنّها تحتاج إلى منطق المحاسبة والمكاشفة حتى نطمئنّ على أنّ هذه الدعوة غير مرتبطة بمصلحة ظرفيّة.

من جهته يعتقد مهدي المزواري، عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي، في تصريحه لـ"العرب"، أنّ الحزب عندما يكون موحّدا سيشكّل حينئذ رقما قويّا في المشهد السياسي." مضيفا. " نحن نراهن على المرحلة المقبلة وعلى المصالحة حتى يبقى فاعلا بالمشهد السياسي."

وهناك من ربط النتائج الانتخابية المتواضعة للحزب في سنة 2016 بما يعيشه التنظيم السياسي من انقسامات، لكنّ إدريس لشكر متفائل بما سيحقّقه الاتّحاد الاشتراكي في الاستحقاقات الانتخابيّة المقبلة. ويعود تفاؤله إلى ما سمّاه الصورة الإيجابيّة لحزب الاتّحاد الاشتراكي والتمشّي الديمقراطي داخله، وهي مؤشرات يراها في صالح حزبه. مؤكّدا أنّنا "سننجح وسننتصر، خاصّة وأنّ المشهد الحزبي الذي كان قد أفرز قطبية مصطنعة اليوم انهارت وتلاشتْ ولم يعد لديها أيّ حضور".

وفي نهاية يوليو الماضي، أعلن الملك محمد السادس، خلال خطاب للشعب بمناسبة الذكرى العشرين لتولّيه الحكم، أنّ الحكومة (بقيادة حزب العدالة والتنمية) مقبلة على تعديل في تشكيلتها قبل الجمعة الثانية من أكتوبر المقبل، تاريخ افتتاح السنة التشريعية في البرلمان.

وفي 17 مارس 2017، عُيّن الملك العثماني (61 عاما) رئيسا للحكومة، خلفا لعبد الإله بنكيران (63 عاما)، وضمّت أحزابا كان بنكيران يرفض دخولها للتشكيلة الوزارية، ويعتبرها سبب "إفشال" تشكيل الحكومة بقيادته.

المؤبد لقيادات إخوانية مصرية في قضية اقتحام الحدود

القاهرة – قضت محكمة مصرية، السبت، بالسجن المؤبد على مرشد جماعة الإخوان المسلمين (التي تصنّفها الحكومة المصرية بالإرهابية) وعدد من القيادات في إعادة محاكمتهم في القضية المعروفة إعلاميا بـ"اقتحام الحدود الشرقية".

ووفق ما نقلته وكالة الأنباء الرسمية، فقد "قضت محكمة جنايات القاهرة برئاسة القاضي محمد شيرين فهمي، بالمؤبد لمحمد بديع، و10 آخرين في إعادة محاكمتهم في قضية اقتحام السجون المصرية واقتحام الحدود الشرقية، والسجن 15 سنة لـ8 متهمين، وبراءة 9 آخرين".

ومن أبرز من صدر بحقهم أحكام السجن المؤبد(25 عاما)، من قيادات الجماعة البارزة، عصام العريان، ومحمد البلتاجي، وسعد الحسيني، بخلاف رئيس البرلمان السابق، محمد سعد الكتاتني، الذي شغل رئاسة حزب الحرية العدالة المنحل.

ومن أبرز من صدر بحقهم، البراءة، الداعية المحسوب على الجماعة الإخوانية، صفوت حجازي. كما قضت باستبعاد اسم محمد مرسي من أحكام "اقتحام الحدود" لانقضاء الدعوى بالوفاة في 17 يونيو الماضي أثناء جلسة محاكمة في قضية أخرى.

وأسدلت بذلك محكمة جنايات القاهرة المنعقدة بمجمع المحاكم بطرة، الدائرة 11 إرهاب، حكمها في قضية اقتحام الحدود الشرقية. وتحاكم في القضية مجموعة أخرى من عناصر حزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية.

وكانت المحكمة قد استمعت إلى مرافعات هيئة الدفاع عن المتهمين بعد أن استجابت لطلباتهم وسماع جميع شهود الإثبات والنفي.

جدير بالذكر أن عدد المتهمين في هذه القضية يبلغ 28 متهما من قيادات الإخوان وعناصر حركة حماس الفلسطينية وحزب الله اللبناني على رأسهم رشاد بيومي ومحمود عزت ومحمد سعد الكتاتني وسعد الحسيني ومحمد بديع عبدالمجيد ومحمد البلتاجي وصفوت حجازي وعصام الدين العريان ويوسف القرضاوي إضافة إلى آخرين.

وتأتي إعادة محاكمة المتهمين، بعدما ألغت محكمة النقض في نوفمبر الماضي الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات، بـ"إعدام كل من محمد مرسي ومحمد بديع المرشد العام للجماعة، ونائبه رشاد البيومي، ويحيى حامد عضو مكتب الإرشاد ومحمد سعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب المنحل والقيادي الإخواني عصام العريان، ومعاقبة 20 متهما آخرين بالسجن المؤبد"، وقررت إعادة محاكمتهم.

انتخابات الرئاسة الجزائرية تدخل في عنق الزجاجة

إعلان الجيش عن موعدها يعزز الشكوك في صدقيتها

صابر بليدي
صحافي جزائري

الجزائر – تحولت انتخابات الرئاسة في الجزائر إلى جزء من أزمة البلاد، في ظل إثارتها لحالة استقطاب غير مسبوقة، بين سلطة تريد تنظيمها بشتى الوسائل من أجل العودة إلى الشرعية المؤسساتية، وبين شارع رافض لها بسبب الشكوك التي تحوم حول توظيفها من أجل تجديد النظام القائم بآليات ووجوه جديدة.

وينتظر أن يلتقي رئيس لجنة الحوار والوساطة كريم يونس، بالرئيس المؤقت عبدالقادر بن صالح، الاثنين، لإطلاعه على الوثيقة النهائية لعمل اللجنة ونتائج الحوار السياسي والمشاورات التي أجرتها مع الطبقة السياسية ونشطاء المجتمع المدني.

ومما تسرّب من تقرير اللجنة، أنه يصب في وعاء تنظيم الانتخابات الرئاسية في القريب العاجل، تماشيا مع رغبة قيادة المؤسسة العسكرية، ووضع آليات تشكيل سلطة تنظيم ومراقبة الانتخابات والتعديلات التي ستطال بعض بنود القانون الانتخابي، فضلا عن مطالب أخرى تتصل بتوفير شروط المناخ الانتخابي والعمل السياسي.

وتصطدم نوايا السلطة في تنظيم الاستحقاق الرئاسي قبل نهاية العام الجاري، مع مطالب الرفض المتصاعدة في الشارع الجزائري، حيث عبّر الآلاف من الجزائريين في الجمعة الـ29 من عمر الحراك الشعبي، عن رفضهم لأي انتخابات تنظمها "بقايا النظام"، في إشارة إلى المؤسسات الانتقالية الحالية (رئاسة الدولة وحكومة تصريف الأعمال)، وشددوا على أن الأولوية هي لرحيل رموز السلطة والتغيير السياسي الشامل.

وفيما يتوقع مراقبون للشأن الجزائري أن يتم الإعلان عن موعد الانتخابات المذكورة خلال الأيام القليلة المقبلة، تنفيذا لرغبة قيادة المؤسسة العسكرية، المعبّر عنها في بحر الأسبوع المنقضي من طرف الجنرال قايد صالح، فإن الحراك الشعبي يتجه إلى المزيد من التصعيد الميداني، بإطلاق دعوات لإضراب شامل في الـ15 من الشهر الجاري، وهو التاريخ المفترض لصدور مرسوم استدعاء الهيئة الناخبة.

وتتحدث مصادر مطلعة عن انقطاع التواصل بين قيادة العسكر ورئيس الدولة خلال الأسابيع الأخيرة، وعن تواجد رئيس الدولة المؤقت في عزلة تامة بسبب تدهور حالته الصحية، بسبب خلافات غير معلنة بين الطرفين تتصل بصلاحيات ومهام كل طرف، لاسيما بعد دحض قائد أركان الجيش للوعود التي أطلقها بن صالح، لرئيس لجنة الحوار والوساطة بغية اتخاذ جملة من إجراءات التهدئة.

وكان العضو المستقيل من لجنة الحوار إسماعيل لألماس، قد رجّح منذ أسابيع فرضية وجود خلافات بين رئيس الدولة بن صالح، وبين قائد أركان الجيش قايد صالح، حول تصور المخرجات السياسية للأزمة، كما تحدث عن عدم الانسجام داخل هرم السلطة بشأن المسار الناجع للخروج من النفق، وهو الأمر الذي يعطّل الحلول المرضية لجميع الأطراف لاسيما تلك المتعلقة بتنحية حكومة نورالدين بدوي.

حالة استقطاب حادة بين السلطة والشارع الجزائري

وفقدت الانتخابات مصداقيتها مبكرا لدى الشارع الجزائري، بعد الإعلان عنها من طرف قيادة عسكرية وفي ثكنة، وتجاوز كل المؤسسات والهيئات المخولة دستوريا، مما يعطي الانطباع برأي هؤلاء، بأن الجيش ماض في تنظيم انتخابات بشتى الوسائل ورغم مواقف وتصورات الطبقة السياسية والحراك الشعبي.

وهو ما يرشح الاستحقاق لأن يتحول إلى جزء من الأزمة التي تتخبط فيها البلاد، بعدما كان يأمل فيه بأن يكون أحد المخارج التي تطوى صفحتها، لاسيما بعد إفرازها لحالة استقطاب حادة بين السلطة وبين الشارع، لا يستبعد أن تجرّ البلاد إلى انزلاقات أخرى، في ظل العودة القوية للاحتجاجات الشعبية.

ورغم الانخراط المنتظر لمختلف الهيئات والمؤسسات في مسعى المؤسسة العسكرية لتنظيم الاستحقاق الرئاسي، إلا أن وضع لجنة الحوار والوساطة سيكون أكثر ارتباكا، لوقوعها بين مطرقة تنفيذ رغبات العسكر، وبين سندان مطالب الطبقة السياسية والمجتمع المدني، التي أجمعت على ضرورة رحيل حكومة بدوي، واتخاذ إجراءات تهدئة قبل الذهاب إلى أي انتخابات.

وينتظر أن يتم تجاهل النتائج التي ستتوّج اللقاء المرتقب بين كريم يونس وعبدالقادر بن صالح، الاثنين، في ظل افتقاد الطرفين لخاصية اتخاذ القرار في ظل هيمنة قيادة الجيش على مقاليد السلطة في البلاد.

وتحولت اللجنة المذكورة والشخصيات المكونة لها، إلى أحد مصادر غضب واحتجاج الشارع الجزائري خلال الأسابيع الأخيرة، فعلاوة على المطاردات التي تعرضت لها خلال تنصيب مكاتبها الولائية (المحافظات)، تعرض مكتبها المركزي بوسط العاصمة إلى نزع لافتتها الكبرى الجمعة من طرف المحتجين، كما ردد بعضهم شعارات وهتافات مناوئة لكريم يونس واعتبروه "جزءا من العصابة الحاكمة".

> **الانتخابات تفقد مصداقيتها مبكرا لدى الشارع الجزائري، بعد الإعلان عنها من طرف قيادة عسكرية وفي ثكنة، وتجاوز كل المؤسسات والهيئات المخولة دستوريا**

وبدورها، أعلنت العديد من القوى السياسية المعارضة كالديمقراطيين وبعض الإسلاميين، عن مقاطعتها لعمل اللجنة ورفضت دعوتها للحوار، كما هو الشأن بالنسبة لجبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية والإخوانيين (حركة حمس وجبهة العدالة والتنمية)، وصرح القيادي علي العسكري، بأن "اللجنة هي جزء من اللعبة التي تستهدف إعادة إنتاج النظام والالتفاف على الحراك الشعبي".

وذهب رئيس حركة مجتمع السلم عبدالرزاق مقري، في نفس الاتجاه لما اعتبر الانتخابات الرئاسية الحالية "مجرد آلية للقفز على إرادة الجزائريين في التغيير".